الفصل الثاني

الصحافة والتحول الديمقراطي

obeikandl.com

obeikandl.com

يأتي هذا الفصل ليناقش دور الصحافة في تدعيم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، خاصة بعد طرح إشكالية الدور في الفترة الأخيرة على نطاق واسع، استناداً على ما شهدته الصحافة المصرية من تطور كمي ونوعي ملموس خلال الفترة الأخيرة والتي شهدت صدور عدد من الصحف الخاصة، والتي استطاعت أن تخترق الكثير من الخطوط الحمراء وأن توفر قنوات للرأي والتعبير الجريء، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتعرض لواقع الصحافة المصرية ومحدداتها في ظل النظام السياسي القائم، والمحور الثاني يناقش مدى قابلية وجاهزية البيئة الصحفية المصرية للعب دور الفاعل في تدعيم عملية التحول الديمقراطي، بينما يتعرض المحور الثالث لعلاقة الصحافة بالديمقراطية من خلال إشكالية الدور وآفاق التطور لتفعيل دورها في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

المحور الأول: محددات النظام الصحفي المصري في ظل النظام السياسي القائم

خصائص النظام الصحفي المصري:

النظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع من المجتمعات، بمعنى أن البيئة التي يعمل فيها النظام هي التي تحدد شكل هذا النظام، وطبيعته، وبالتالي فإن النظام الصحفي يستمد سماته وخصائصه من البيئة التي هي إفراز ونتاج طبيعي لها، كما يرتبط النظام الصحفي داخل أي مجتمع من المجتمعات بشكل مباشر بالنظام السياسي السائد فيه، فكما يقول **Shelton Gunaratne**(1): إن النظام السياسي يحدد شكل العلاقة بين الصحف والسلطة الحاكمة، كما تتحدد من خلاله شكل الملكية الصحفية، وطريقة إصدار الصحف، كما يتحدد في إطاره الكيفية التي تتعاقب بها الصحف، وقدر الحرية المسموح به في الممارسة الصحفية، نظراً لأن هذه العناصر في جملتها تحدد في النهاية شكل الممارسة الصحفية، وعما إذا كانت هناك رقابة يفرضها النظام السياسي على الصحافة أم لا، كما يحدد الإطار القانوني للعمل الصحفي بصفة عامة، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على التغطية الصحفية، فكما يرى فاروق أبو

(1) Shelton Gunaratne: 2006 , op. cit , pp. 1-24.

زيد[٢]، أن النظام السلطوي الذي تحتكر فيه السلطة معظم مكونات الخريطة الصحفية، وتسمح بهامش محدود ومشروط للملكية الفردية – تصبح الصحافة في ظله أداة في يد السلطة التي تفرض رؤيتها وتوجهاتها على الصحف، وتنظر إليها كأداة لنقل المعلومات وتحقيق غايات الدولة وبالتالي الحد من حرية الصحافة في التعبير أو مناقشة ما تصدره السلطة من قرارات، أو تقوم به من أعمال، وفي ظل النظام الصحفي الليبرالي كما يرى Milton , A [٣] تمتع الصحف بالحرية والاستقلالية بما يمكنها من أن تلعب دوراً حيوياً في عملية التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها في تدعيم الحق في حرية التعبير، وتدعيم استجابة النظام السياسي لمتطلبات واحتياجات الجماهير، فالنظام الليبرالي يسمح بمساحة كبيرة من الحرية للأفراد في ملكية الصحف وإصدارها بدون شروط مسبقة، وعدم وجود رقابة سابقة أو لاحقة على النشر، أما النظام الصحفي الاشتراكي والذي يرفض الملكية الخاصة ويؤكد على الملكية العامة للصحف، وما يتمتع به من سمات لها انعكاسات مباشرة على المعالجة والتغطية الصحفية للصحف التي تعمل في ظله، فهي تلتزم بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم والإيديولوجية السائدة فيه، وهذا النظام يؤثر سلبيًا على حرية الصحافة من خلال سيطرة الرؤية الأحادية وهي رؤية الحكومة أو الحزب ومعه تصبح الممارسات الصحفية مجرد أداة للدعاية.

البيئة السياسية للنظام الصحفي المصري: كانت الصحافة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ أكثر أدوات الأحزاب السياسية فاعلية في التعبير عنها وشرح مبادئها والترويج لها، وأصبح من الصعب أن يعيش كلاهما دون الاعتماد على الآخر، وأخذت العلاقة بين السلطة والصحافة شكل الصراع، حيث نجحت الصحافة خلال تلك الفترة في تحدي السلطة، وساعدها في ذلك كونها جزءاً من الحركة الوطنية وأهم أدواتها في كفاحها ضد الاستعمار[٤].

---

(٢) فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦) ص ص ٢٣ – ٦٧.

(3) Milton , A, 2001 , op. cit , pp. 493 – 516.

(٤) سعيد نجيدة، الصحافة والحياة السياسية في مصر في الفترة من ديسمبر ١٩٣٥ إلى ١٩٤٥، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

ومع قيام الثورة يوليو ١٩٥٢م، بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة تأخذ شكل التبعية للنظام السياسي من خلال الإجراءات الإدارية ضد الصحافة والصحفيين خلال الفترة من ١٩٥٤م – ١٩٦٠ م، ثم التبعية الكاملة من خلال إصدار قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠م، حيث تحولت الصحافة بمقتضى هذا القانون إلى وكالة لتبرير وترويج قرارات السلطة(٥)، ومع عودة الحياة الحزبية في عهد الرئيس السادات، صدرت الصحف الحزبية التي تعبر عنها، ورغم قرار السادات بالتعددية السياسية التي تقتضي تعددية صحفية وفكرية، فإنه لم يقبل أن يتبع هذا الجهاز لأحد(٦)، وقد تعرضت الصحافة المصرية في تلك الفترة لعدم الاستقرار انتهت بأزمة سبتمبر ١٩٨١ حيث أطيح بعدد كبير من الصحفيين والمفكرين، وكشفت تلك الحقبة حقيقة العلاقة غير المتوازية بين السلطة والصحافة، وانعدام الحوار بين الطرفين(٧)، ومع بداية حكم الرئيس مبارك تم التعامل مع الصحافة بالتسامح والهدوء والعقلانية، فلم تحدث حملات تأديب جماعية للصحفيين كما حدث من قبل، إلا أن ذلك لم يغير أسس التعامل بين السلطة والصحافة التي كانت وما زالت مستمرة وقائمة على أساس قانون سلطة الصحافة، كما أن هذا التطور في علاقة النظام السياسي بالصحافة لم يتضمن تحول الصحافة إلى قوة تأثير كبيرة في صنع القرار السياسي حتى اليوم.

فالنظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية في المجتمع، ونظام الحكم القائم هو الذي يحدد شكل النظام الصحفي، وذلك حسب مرجعية النظام وقناعته السياسية، وهل هو نظام ليبرالي أم اشتراكي أم سلطوي، فرغم أن الصحافة تعمل على تدعيم البيئة المجتمعية أو تغييرها، إلا أن النظرة إلى النظام الصحفي في أي مجتمع لا تكتمل دون النظر إلى الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره

---

(٥) سليمان صالح، مفهوم حرية الصحافة، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة من ١٩٤٥ـ١٩٨٥ م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٧٢.

(٦) صلاح الدين حافظ، الملف السياسي للصحافة المصرية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٦٠، اليونسكو، ١٩٩٠، ص ٢٤.

(٧) أنظر: عادل عبد الغفار، استخدامات الصفوة المصرية للراديو والتليفزيون المحلي والدولي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٥.

- **Hasan Afif , El – Hasan , '' Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt '' Unpublished Doctoral , University of California , Riverside , 2005 , pp. 76 – 90**

صحافة هذا المجتمع[٨]، وبالنظر إلى النظام الصحفي المصري نجد أنه يقف على قاعدة من محددين رئيسين هما :

أ ـ المحدد السياسي : وينطلق هذا المحدد من طبيعة النظام السياسي في مصر . والذي يقوم على سيادة الحزب الحاكم وتهميش دور الأحزاب السياسية الأخرى في دستور ١٩٧١م وما تلاه من تعديلات في عام ٢٠٠٧ ، والذي أكد الجمع بين شقي الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، وأوضح دور الدولة في كفالة التمتع بها ، كما أعطي لرئيس الجمهورية اختصاصات فعلية يمارسها بنفسه لا عن طريق وزرائه المسئولين أمام المجلس التشريعي مما أدى إلى قيام آراء تعتبر نظام الحكم رئاسيًا ، ورغم صدور قانون تنظيم الأحزاب ، وما تلاه من تعديلات وإعادة الحياة الحزبية إلى مصر ـ إلا أن هذا القانون لم يعطي عودة فعلية لنظام التعدد الحزبي ، فأي من الأحزاب المتواجدة ، عدا الحزب الحاكم ، لا يستطيع الوصول إلى السلطة بسبب سيطرة الحزب الحاكم ، وبالتالي فإن النظام السياسي لا يعدو كونه نظام الحزب الواحد المسيطر ، الذي يسمح بتواجد أحزاب أخرى مهمشة وصغيرة ، تتعايش معه على الساحة السياسية في ظل إطار مرسوم ومحدد دون أن يسمح لها بتهديد زعامته[٩] ، فرغم أن النظام السياسي المصري الراهن يقوم على التعددية الحزبية ، إلا أنه كما يرى خبراء علماء السياسة ـ تعددية منقوصة ، حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية[١٠] ، وقد كان لهذه التعددية المنقوصة انعكاساتها على الخريطة الصحفية والنظام الصحفي المصري ، حيث

---

(٨) سليمان صالح ، الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٠ – ٦٤١ .

(٩) محمد سعد إبراهيم ، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية ، الجزء الأول (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(١٠) انظر : حسنين توفيق ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري – ١٩٨١ – ٢٠٠٥ (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦) ، ص ص ١٥٤ – ١٥٧ .

- عواطف عبد الرحمن ، هموم الصحافة والصحفيين في مصر (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٥) ص ٧٨ .
- حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر – الجوانب السياسية : دراسة مقارنة ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٦ .

ظلت حتى اليوم القوى الاجتماعية والتيارات السياسية المحرومة من حق التمثيل الحزبي ـ محرومة أيضًا من حقها في امتلاك الصحف والتعبير عن آرائها.

ب ـ المحدد الاقتصادي: وينطلق هذا المحدد من استمرار الحكومة خلال فترة الدراسة نحو تطبيق الرأسمالية الاقتصادية في شكلها الاجتماعي، وهو الوضع الاقتصادي الذي يقوم على أن تؤمن الدولة والأفراد بالرأسمالية التي لا استغلال فيها للفرد، ولا ضياع فيها لحقوقه، وحرياته العامة والخاصة، وفي إطار ذلك تقع أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية على عاتق الحكومة والقطاع الخاص، بحيث يتحمل القطاع الخاص العبء الأكبر في إطار سياسات الخصخصة، فيكون عليه زيادة الإنتاج، وتوفير فرص عمل لامتصاص فائض العمالة.

وسد العجز في القوى العاملة[١١]، ورغم موضوعية هذا المحدد من الناحية الشكلية إلا أن تطبيقه يكتنفه عيوب كثيرة يأتي في مقدمتها: أن الرأسمالية المطبقة في مصر اقتصاديًا خلال المرحلة الراهنة ما زالت تعتمد على الطبقة التي بدأت تتكون خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين، واستطاعت الاستمرار في أعلى السلم الاجتماعي حتى اليوم، وبذلك ينفصل النظام السياسي للدولة فعليًا عن نظامها الاقتصادي، حيث يتجه النظام الاقتصادي نحو الرأسمالية الحرة، بينما ينتمي النظام السياسي إلى نظام الحزب الواحد الذي يرأسه رئيس الدولة، ويسيطر على مقاليد الأمور في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد انعكس تأثير هذين المحددين ـ السياسي والاقتصادي ـ على أسس النظام الصحفي الفاعل في مصر، باعتبار أن النظام الصحفي يعتمد على دعامتين أساسيتين هما: الدعامة القانونية، ودعامة الملكية، وقد جاء تأثير النظامين السياسي والاقتصادي على النظام الصحفي المصري على النحو التالي:

---

(١١) انظر: أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري، من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص ص ١٦٥ – ١٦٦.

- على لطفي، الاقتصاد والمستقبل، مجلة الديمقراطية، الأهرام العدد التاسع، يناير ٢٠٠٣، ص ص٤٧ـ٤٩.
- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مكتبة الأسرة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ص ٤٣ – ٤٧.

١ـ **من الناحية القانونية**: ينص الدستور المصري على حرية الصحافة، كما تنص دساتير النظم الليبرالية على ذلك، لكن الاختلاف يقع في فهم كل منهما للحرية، فالنظام المصري القائم على حكم الحزب الواحد، وتهميش دور الأحزاب الأخرى ـ جعل ممارسة حرية الصحافة قائمة على الولاء الدائم لنظام الحكم، وعلى تسجيل الوقائع بالشكل الذي يتناسب مع رضاء السلطة، ويتوافق مع الأطر السياسية والاقتصادية التي وضعتها تلك السلطة رغم التطورات الملحوظة في هامش حرية الإعلام والصحافة خلال الفترات الأخيرة.

٢ـ **من حيث نمط الملكية**: حيث ترتكز دعامة الملكية في النظام الصحفي المصري على أساس أن وسائل الإعلام خاصة الإذاعة والتليفزيون وكذا الصحافة لا بد وأن تكون في نطاق الملكية العامة في الجزء الغالب منها حتى تكون تعبيراً عن مصالح المجتمع وأهدافه، فالملكية العامة لهذه الوسائل تؤدي إلى إتاحة حرية التعبير على نطاق عريض، وتأمين الإعلام من أخطار الإعلان، ورفع مستوى المادة الإعلامية بعدم الجري وراء القراء والمشاهدين بالفضائح.

ونخلص من ذلك إلى أن الخريطة الصحفية في مصر وإن كانت تعكس الأوضاع السياسية من الناحية القانونية، إلا أنها خريطة منقوصة لأنها لا تعكس الواقع السياسي الفعلي الذي يسود المجتمع، كما أن معظم تجارب الصحافة المصرية افتقدت الاستناد إلى نظرية محددة تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وإن كان المفهوم السلطوي قد احتل المكانة الأساسية في كل تجارب الصحافة المصرية، مع بعض التداخل من نظريات ومفاهيم أخرى مثل المفهوم الليبرالي أو المفهوم الاشتراكي، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال فترات زمنية محددة: فقد استمرت نظرية السلطة تحكم مسيرة الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨١، مع ظهور بعض سمات المفهوم الليبرالي والذي تمثل في السماح للأحزاب بإصدار الصحف عقب صدور قانون الأحزاب عام ١٩٧٧، لكن هذا الهامش الليبرالي قد تم تحجيمه باستخدام القوانين والممارسات السلطوية[١٢].

جاءت الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ لتحمل بعض سمات المفهوم الليبرالي للنظام

---

(١٢) سليمان صالح، حرية الصحافة في مصر، دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ (القاهرة: وعد للدراسات الإعلامية، د. ن)، ص ص٣٢ـ ٧٣.

الصحفي المصري، وتمثلت في وجود صحف مستقلة ومنفصلة عن السلطة أصدرتها الأحزاب السياسية، ولكن مع ذلك ظلت نظرية السلطة تحكم مسيرة الصحافة المصرية من خلال القوانين الموجودة، واحتكار السلطة للصحف القومية، وهي تمثل معظم الخريطة الصحفية الموجودة في مصر[١٣]، ويعبر Rugh . Wilim [١٤]، عن هذه الفترة بأن الصحافة المصرية تصلح لأن تكون نموذجًا يمثل العلاقة بين السلطة والصحافة كتطبيق للنظرية السلطوية، فهي لا تنشر ما يهاجم تصورات الحكومة السياسية، أو قيادتها الأساسية، وكل المناقشات تدور في إطار سياسة الدولة، إلا أنه مع ولاية مبارك واتجاهه نحو التعددية السياسية، والاتجاه نحو الديمقراطي، أظهر بعض ملامح النظرية الليبرالية في النظام الصحفي المصري.

شهدت السنوات الأخيرة (١٩٩٠ – ٢٠٠٦) اتجاهًا إيجابيًا نحو الصحافة، حيث بدأ النظام السياسي المصري في الإعلان عن إصدار الصحف بالنسبة للشركات المساهمة، وتوسع في إصدار صحف الأحزاب السياسية، وتمتعت الصحف القومية بقدر من الحرية مقارنة بوضعها السابق، واستمراراً لتوجيه النظام السياسي نحو دعم حرية الصحافة واستقلالها، قام بسد الثغرات التي نتج عنها تطبيق قانون سلطة الصحافة لسنة ١٩٨٠، بإعلان القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، وكفل هذا القانون أيضًا حق الأشخاص الاعتبارية العامة في ملكية الصحف بشكل مطلق دون أية قيوداً [١٥]، كذلك كفل للنقابات والاتحادات الحق في إصدار الصحف، وقد جاءت هذه الكفالة عامة دون تحديد أو تغيير، حيث نصت المادة (٢٩) من هذا القانون على حظر فرض أية قيود تعوق حرية تدفق المعلومات، أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات، أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وقد عالجت هذه المادة مشكلة تعانيها الصحافة المصرية، وهي التمييز بين الصحف القومية المملوكة للدولة وصحف المعارضة في الحصول على المعلومات، كما تأكدت حرية الصحافة مرة أخرى من

---

(١٣) محمد سعد إبراهيم، حرية الصحافة – دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، ط٢(القاهرة: د. ن، ١٩٩٦) ص ص ٧٤ـ ٧٧.

(14) William A. Rugh. " The Arab press: News Media and Political Process In The Arab World " (London: Croon Helm.1989) p. 37.

(١٥) سليمان صالح، حرية الصحافة في مصر، مرجع سابق، ص ص ٧٣ ـ ٨٧ .

خلال اقتراح رئيس الجمهورية لقانون يقضي بمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر، وهو ما يعد تدعيمًا لهامش حرية الصحافة، كما طرأ تطور على الصحافة المرئية من خلال السماح بإنشاء قنوات تليفزيونية خاصة مملوكة للأفراد، وهو ما لم يكن مصرحًا به من قبل، حيث أعطى الرئيس مبارك إشارة بدء أول قنوات تليفزيونية خاصة (دريم، المحور، مصر السياحية، تميمة الاقتصادية) في عيد الإعلاميين الثامن عشر مايو ٢٠٠١[١٦]، بما يمثل خطوة تهدف إعطاء مزيد من الحريات للإعلام المرئي وعرض الآراء المختلفة في المجتمع.

ونستنتج من ذلك أن النظام الصحفي المصري يقوم على نوع من الازدواجية، تجعل من الصعب وضعه في إطار تصنيف معين، فمن حيث التحكم في طريقة إصدار الصحف وملكية الدولة للمؤسسات الصحيفة القومية، وبعض ممارسات الصحف القومية، يبدو النظام الصحفي المصري أقرب إلى النظام الصحفي السلطوي أو الموجه، بينما يبدو هذا النظام أقرب إلى النظام الصحفي الليبرالي من خلال إطلاق حرية الأحزاب في إصدار الصحف، واستقلال الصحف الحزبية عن السلطة السياسية، والسماح للشركات المساهمة في إصدار الصحف، وعدم خضوع الصحف بوجه عام للرقابة قبل النشر، واتساع نطاق النقد في الصحف الحزبية المعارضة، والصحف الخاصة، إلا أن الدولة بتملكها للمؤسسات الصحفية القومية قد أعطت وضعًا احتكاريًا في مجال ملكية الصحافة بما يدعم سيادة النظرية السلطوية، ففي ظل هذه النظرية يمكن أن توجد أشكال مختلفة للملكية، ولكن بشرط سيطرة السلطة على الصحافة وتبعيتها لها[١٧]، وهو ما تحقق في التجربة المصرية الراهنة، حيث توجد إلى جانب الصحف القومية، العديد من الصحف الحزبية، والخاصة، وهي مستقلة عن السلطة، ولكن الممارسة، وموقف السلطة منها يؤكد أن التجربة في مجملها قامت على أساس نظرية السلطة، فوجود هذه الصحف ارتبط برضاء السلطة عن هذا الوجود، وعندما اتضح استقلالها، ومارست دورها في نقد سياسة النظام قامت السلطة

---

(١٦) أميرة سمر طه، دور القنوات التليفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٨.

(١٧) عثمان الأخضر العربي، النظريات الإعلامية، ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع، حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة عشر، الرسالة، الكويت، مجلس النشر العلمي، ١٩٩٦، ص ص ٣٨ – ٣٩.

بإغلاقها مما يؤكد ضيق النظام بوجود صحافة تمارس حقها في النقد، وأن النظام يريد فقط، تعددية صحفية شكلية تمامًا مثل التعددية السياسية فهناك قدر كبير من الحذر من جانب السلطة السياسية وهي تأخذ بالنموذج الليبرالي في المجالين السياسي والصحفي، على خلاف ما تشهده من انطلاقة في المجال الاقتصادي، ومن ثم يبقى التحول إلى النظام الليبرالي في مجال الصحافة مرهون بالتخلص من صيغة التعددية السياسية المنقوصة.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول بأن حرية الصحافة تواجه في الآونة الأخيرة تطورات إيجابية يشهدها المجتمع المصري، حيث تسعى الدولة من خلال نظامها السياسي إلى تصحيح أوضاع الصحافة وذلك بالتخلص من القوانين المقيدة، وإلغاء الرقابة، والحد من تدخل الدولة في ممارسة مهنة الصحافة، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على حرية الصحافة في مصر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تأثير هذا الهامش في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي يعتبر بصفة عامة محدوداً لاعتبارات عديدة منها:

١- استمرار احتكار الدولة شبه الكامل للإعلام المسموع والمرئي، والصحف القومية، ومن المعروف أن هذا الإعلام هو الأكثر تأثيراً في تشكيل توجهات الرأي العام، الأمر الذي يجعل دور هذه الوسائل في المقام الأول كأدوات في الترويج لقرارات النظام وسياساته، وتبريرها، مما أفقد هذه الوسائل مصداقيتها مقارنة بالفضائيات العربية والصحف الأخرى.

٢- استمرار النظرة السطحية لما يثار في الصحف الحزبية والخاصة من قبل النظام السياسي وتبريرها تحت مسمى الإثارة والتحريض والبعد عن الموضوعية.

٣- إن الأطر القانونية المعمول بها تتضمن عدداً من الضوابط والقيود تجعل من السلطة الحاكمة صاحبة الدور الرئيس في تحديد نطاق حرية الصحافة، منها ما يتعلق بإصدار الصحف وملكيتها، ومنها ما يتعلق بإغلاق الصحف كما هو الحال بالنسبة لصحيفتي الشعب والدستور، فضلاً عن حبس الصحفيين في قضايا النشر رغم إطلاق الرئيس لاقتراح بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا النشر في فبراير ٢٠٠٤م.

- فشل الإعلام الحكومي في إعادة تعريف دوره ورسالته بما يتفق مع التطورات الجديدة التي حدثت في البيئة السياسية، والإصرار على التحدث بلغة قديمة تتناقض في جوهرها مع منطق التطور الديمقراطي.

- تعيين القيادات الصحفية، وتوسعة اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة وهو جهة حكومية على حساب اختصاصات نقابة الصحفيين، حيث أعطى له القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الحق في التأديب وبحث الشكوى ضد الصحف، فضلاً عن سلطة منح التراخيص للصحف.
- التوسع في استخدام قرارات حظر النشر التي يصدرها النائب العام، وتؤثر بالسلب على حرية الصحافة.
- استمرار العمل بقانون الطوارئ بما يعطي سلطات واسعة يمكنها أن تقف حائلاً أمام حرية الصحافة في الوصول إلى المعلومات في إطار المحافظة على الأمن العام، وأغراض الأمن القومي، فكلها مفاهيم غير محددة يسهل ارتكاب الكثير في إطارها.
- يكفل قانون سلطة الصحافة حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، وفي نفس الوقت يحظر القانون إصدار الصحف أو الإشراف في إصدارها أو ملكيتها بأي صورة من الصور على الفئات التالية:
  ١ـ المنوعون من مزاولة الحقوق السياسية.
  ٢ـ المنوعون من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها.
  ٣ - المحكوم عليهم من محكمة القيم.

المحور الثاني: البيئة الصحفية في مصر ودعم التحول الديمقراطي:

يرى راسم الجمال[١٨]، أن البيئة الإعلامية في مصر غير مهيأة لدعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وذلك نظراً لمجموعة من العوامل تتضمن:

- انخفاض درجة اعتماد النخب السياسية والصفوة على الإذاعة والتليفزيون المصري، وازدياد اعتمادها على وسائل الإعلام غير المصرية في مراقبة البيئة السياسية المصرية والدولية فضلاً عن زيادة اعتماد النخب المصرية على المصادر الأجنبية للأخبار أثناء الأزمات الداخلية في مصر، ومحدودية اعتمادها على المصادر الإعلامية المصرية.

---

(١٨) راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام ـ الإصلاح السياسي في مصر (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص ص ١٠٦ – ١١٣.

- لا يوفر النظام الإعلامي الحكومي البيئة الصالحة لتدعيم المشاركة على مستوى الأفراد، فالشكل العام للأداء والمضمون المقدم يقلل من تدعيم وتفعيل دور المشاركة السياسية للإفراد.
- الانفصال الكامل بين مشكلات وهموم الجماهير، واهتمامات وسائل الإعلام، فضلاً عن تباين هموم المواطنين عن الآراء التي يتبناها الخطاب الإعلامي الرسمي تجاه هذه الهموم والمشكلات.
- اختلاف أجندة الصحف الحكومية عن أجندة الجمهور المصري.
- لا يوجد في النظام الإعلامي المصري ما يبرهن ويوضح أهمية مبدأ الحق في الاتصال، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعات أو تنظيمات المجتمع المدني، أو التنظيمات السياسية المعارضة.
- رغم الانفتاح النسبي في النظام الإعلامي المصري، إلا أن هذا الانفتاح لم يغير شيئًا من مضمون وسائل الاتصال الأكثر جماهيرية، الراديو والتليفزيون وذلك بحكم تبعيتها المباشرة للسلطة السياسية، والتي توظف النظام الإعلامي باعتباره نظامًا فرعيًا لها، وظيفته الأساسية إنتاج مضامين الدعاية السياسية المطلوبة والمرغوبة لها مما جعل البيئة السياسية المصرية بيئة شائعات، بدلاً من أن يجعلها بيئة معلومات.
- عجز النظام الإعلامي المصري عن إتاحة الفرص الكافية والمطلوبة للأحزاب السياسية لعرض منتجاتها وعروضها السياسية في السوق السياسي بشكل حر، وعلى قدم المساواة والتكافؤ مع بعضها البعض في إطار الإعلام الحكومي الرسمي.

ويذهب **Amin and Napoli** [١٩] إلى أنه إذا كانت العلاقة بين المؤسسات السياسية من جانب، والمؤسسات الإعلامية من جانب آخر – تؤثر بشكل مباشر على مخرجات المضامين الإعلامية ـ فإن هذه العلاقة تبدو بشكل أكثر وضوحًا في مصر، حيث تعكس تلك المضامين بدرجة كبيرة توجهات النخب المسيطرة، سواء النخبة الحاكمة، أو الأحزاب السياسية.

- تراجع ترتيب مصر في التصنيف الدولي لحرية الصحافة.

العوامل التي تحد من دور الصحافة المصرية في دعم الإصلاح السياسي: تعد وسائل الإعلام خاصة الصحافة من الأدوات الرئيسة الفاعلة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات

(19) H. Amin. and Napoli. J. " Media and power in Egypt ". In Curran. J. and Park, M (ed). De- Westernizing Media Studies (London: Routledge , 2000) pp. 178 – 188.

السلطوية السابقة، سواء من خلال تناولها للأساليب والممارسات الخاصة بالمجتمعات الديمقراطية، أو من خلال إبرازها للسلبيات وجوانب الضعف للنظم غير الديمقراطية ـ كما تعمل على تدعيم طرق وأساليب الممارسة الديمقراطية في النظم الديمقراطية ذاتها، حيث ترفع الوعي والإدراك لدى الجماهير وتستثيرهم للمطالبة بالإنجازات التدرجية للحصول على الحقوق والممارسات الديمقراطية، كما تلعب دوراً محوريًا في تشكيل سياق التحول والتغيير السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الصفوة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور الصحافة في عملية الإصلاح السياسي ـ على شكل ووظيفة وسائل الإعلام في المجتمع، وحجم الحريات وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه الوسائل، فضلاً عن العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السابقة في المجتمع، وبالنظر إلى الواقع المصري، نجد أن الحديث عن دور الصحف في دعم عملية التحول الديمقراطي، وتفوقها على كافة تنظيمات المجتمع المدني الأخرى الفاعلة في المجتمع، يعد في واقع الممارسة انطباعًا نظريًا ما زال يفتقد المشروعية والفعالية على أرض الواقع، فالصحف ووسائل الإعلام عامة، شأنها شأن بقية الأجهزة والمؤسسات الأخرى في المجتمع ـ تتعرض للضغوط والمؤثرات التي تحد من قيامها بدورها في هذا الصدد، حيث تواجه بالعديد من العقبات التي تعرقل فاعليتها في هذا المجال، وتوجد عدة إشكاليات تواجه الصحف المصرية، تحد من دورها في دعم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهذه العوامل تتضمن:

١ـ **نمط الملكية والإدارة**: يعد هذا العامل من المؤثرات التي تحد من دور الصحف في دعم الديمقراطية، أو تفعيل دورها بشكل إيجابي، حيث تؤكد نتائج بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول ملكية وسائل الإعلام في ٩٧ دولة، أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص، فيما يخص مراقبة الحكومة، فالبلدان التي حدت من تملك الدولة لوسائل الإعلام – شهدت تحسنًا سريعًا في كمية ونوعية تغطية عمليات الفساد، ففي المكسيك على سبيل المثال، الخصخصة الجزئية للإذاعة في عام ١٩٨٩م أدت إلى زيادة ضخمة في تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد، مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى فنجد أن أمريكيا اللاتينية، وجزر الكاريبى معدلاتها في ملكية وسائل الإعلام متدنية، فالتركيز في ملكية وسائل الإعلام، بجانب القوانين القمعية في أمريكا اللاتينية معظم البلدان النامية يقيدان من حرية وسائل

الإعلام[٢٠]، وفي مصر تعاني الصحف القومية والإذاعة والتليفزيون من السيطرة والاحتكار الحكومي والتبعية للسلطة، مما ينتج عنه عدم قيام هذه المؤسسات في إطار هذه التبعية بوظيفتها الأساسية في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، أو بحق المواطن في الإعلام أو إدارة النقاش الحر في المجتمع وبالتالي دعم التحول الديمقراطي، ولكن يتحول المعيار الأساسي للنشر، والإذاعة إلى إرضاء السلطة، مما يحول هذه المؤسسات إلى وكالة ترويج لقرارات السلطة، وتبرز إشكالية الصحف القومية في مصر في تحولها إلى صحافة حكومية غاب عنها بدرجات مختلفة الحياد المطلوب في معالجة مختلف القضايا السياسية، كما عجزت عن التمييز بين كونها صحافة عامة مملوكة للدولة، وليس للحكومة والنظام السياسي القائم، حيث ربط كثيرون بين نمط ملكية هذه الصحف للدولة، وانحيازها السياسي للحكم، على حساب أبسط القواعد المهنية، ورغم أن هذا الربط ليس دقيقًا في كل الأحوال، فهناك كثير من القنوات التليفزيونية في البلدان الديمقراطية مملوكة للدولة كمؤسسة أو خدمة عامة مثل BBC البريطانية، والقنوات الثانية والثالثة في التليفزيون الفرنسي، ولكن نمط إدارة هذه المؤسسات هو الذي يميزها عن الصحف والقنوات المقابلة في البلدان العربية ومصر، حيث الدولة في البلدان الديمقراطية كيان محايد، ومنفصل عن الحكومة والنظام السياسي[٢١].

فملكية الدولة لهذه القنوات ـ في البلدان الديمقراطية تعني أن تكون هذه القنوات ـ مثل القنوات الخاصة ـ ملتزمة بالثوابت القانونية والدستورية والسياسية التي توافق عليها في المجتمع ونخبته السياسية، وليس توجهات الحكومة أو الحزب الحاكم، كما أن لديها هيئة مستقلة تدير شئونها، وتختار قياداتها بالتوافق مع العاملين فيها، لذا تصبح مشكلة الصحف المملوكة للدولة في مصر ليست أساسًا في نمط الملكية، وإنما في نمط الإدارة، وغياب نظام ديمقراطي يحرص على تحرير الإعلام من الارتباط بالحكومة لصالح الارتباط بثوابت المجتمع وقيمه الأساسية ودستوره.

٢ـ القيود القانونية: رغم نص وتأكيد الدستور المصري في مادته (٤٨) على حرية

---

(20) Freedom of Expression: Corruption in Latin America Paying A high Price. Journalists Against Corruption. Available- at.http: // w w w. portal. pfc. Org. may 3- 2003.

(٢١) عمرو الشوبكي، السياسة والإعلام: هموم الحاضر وطموح المستقبل، في: أحمد منيسي (محرر) الصحافة والإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٧)، ص٢٣.

الصحافة، إلا أن الصحافة المصرية تعيش تحت نيران بيئة تشريعية ضاغطة تفرض قيود مختلفة على النشر وحرية التعبير، ورغم بعض التعديلات التي شهدتها قوانين الصحافة والنشر خلال السنوات القليلة الماضية، فإن البيئة التشريعية والقانونية لا تزال تنطوي على حيل مختلفة تتيح للسلطة في أي وقت مطاردة الصحافة والصحفيين بألوان مختلفة من العقوبات[٢٢]، فقد صدر عدد من القوانين التي قيدت حرية الصحافة ومنها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م، بشأن سلطة الصحافة، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨م بشأن الشركات المساهمة، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م بشأن المطبوعات، فعلى الرغم من أن القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦م كان أفضل حالاً من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م إلا أنه تضمن سلبيات قاتلة ومن هذه السلبيات [٢٣]:

- صادر القانون حرية الأفراد في إصدار الصحف وقصر ذلك على الأحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة (مادة ٤٥)، ولم يجز القانون لجميع الأشخاص الاعتبارية الخاصة تملك الصحف وقرن ذلك بشكل قانوني محدد حيث نص على أن يكون هؤلاء الأشخاص في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة.
- أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة وحده سلطة إصدار تراخيص الصحف الجديدة، وهذا المجلس وبالنظر إلى طريقة تشكيلة لا يبدو إلا أن يكون الجهة الحكومية المسئولة عن الصحافة في مصر، حيث يتم تشكيله بموجب قرار من رئيس الجمهورية، ويتولى رئاسته رئيس مجلس الشورى، وذلك بالتعارض مع الأشكال المتعارف عليها في معظم مجالس الصحافة في العالم، حيث يكون رئيس المجلس عادة من غير العاملين في الصحافة، كأن يكون قاضيًا، ضمانًا لعدالة التحكيم بين الأطراف المتنازعة، في حين أن رئيس المجلس هو نفسه رئيس مجلس الشورى وهو أحد مؤسسات الدولة، مما يعني وقوفه عادة عائقًا أمام صدور صحف معينة ترفضها الاعتبارات السياسية والتوجهات العامة للسلطة الحاكمة، مما يحد من أن يكون لمختلف التيارات السياسية صحفها التي تعبر عنها، وعن توجهاتها المختلفة.
- يجوز لمجلس الوزراء بموجب قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م منع أية مطبوعات

---

(٢٢) خالد صلاح، حرية الصحافة، ط١ (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ص ٢٣.

(٢٣) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الصحافة في مصر بين مطرقة القوانين وسندان الحكومة، ٢٠٠٧:
Available at:www. eohr. org / or / report / 2006/ Re.071 Shm.33 k 10/4/2008

صادرة من الخارج من التداول في مصر، وطبعها، كما يعطي هذا القانون لوزير الداخلية الحق بالتدخل ومصادرة أعداد معينة من الصحف التي تصدر من الخارج ومنع دخولها وتداولها في مصر.

- يشكل قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨م قيداً على الحق في حرية الرأي والتعبير، فعلى سبيل المثال، خولت المادة الثانية من القانون اتخاذ تدابير استثنائية ضد حرية الصحافة والتعبير، منها سلطة الأمر بمراقبة الرسائل الصحفية، والنشرات والمطبوعات والمحررات قبل نشرها، وضبطها ومصادرتها وتعطيلها.
- القوانين التي تقيد الحق في الحصول على المعلومات ونشرها، وتضمن احتكار الدولة للمعلومات، ومنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥م الخاص بحظر استعمال أو نشر الوثائق الرسمية، والقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦م، والمعدل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة، فهذه الترسانة من القوانين التي تنظم العمل الصحفي في مصر تحفل بالكثير من القيود على حرية الرأي والصحافة حيث يصبح من الصعب في ظلها أن توجد حرية حقيقية للصحافة تساعد على دعم حركات التحول إلى الديمقراطية[٢٤] وعلى ذلك يمكن القول بأن البناء التشريعي الناظم لحرية الصحافة في مصر يشير إلى اتجاهات ثلاثة كلها تنتهي إلى الضغط بشدة على تلك الحرية إلى الدرجة التي تكاد تسلبها، ويتمثل الاتجاه الأول في محاولة الحد من حرية إصدار الصحف من خلال القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن سلطة الصحافة، أما الاتجاه الثاني فيسير في طريق منع الصحفيين من الحصول على المعلومات، والتوسع فيما يعتبر من الأسرار الغير جائز نشرها، والاتجاه الثالث فيؤدي إلى إنزال عقوبات سالبة للحرية شديدة القسوة على الصحفيين أثناء تأديتهم لأعمالهم، حيث تعاني الصحافة المصرية من العقوبات السالبة للحرية والتي يمكن أن يتعرض لها الصحفيون أثناء مباشرتهم لمهنتهم في تقصي الأخبار ونشر التحقيقات، ومقالات الرأي، فيحتوي قانون العقوبات وحده على أكثر من ثلاثين مادة تعاقب بعقوبة سالبة للحرية على كل ما يتصور أن ينشره الصحفي بدءاً من العقاب على القذف والسب ومروراً بالعقاب على نشر ما يعتبر

---

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، الصحافة المصرية بين التحديث والمنافسة في عصر العولمة، في المؤتمر العام الرابع للصحفيين نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، فبراير ٢٠٠٤، ص ١١.

إخلالاً بالسلام الاجتماعي أو حتى إهانة الموظفين العموميين[٢٥] إلا أن ذلك لا ينفي الخطوات الإيجابية التي اتخذها النظام السياسي في اتجاه توسيع هامش حرية الصحافة ودورها في عملية التغيير السياسي التي تجري حاليًا، وكان من بينها هذه الخطوات: ظهور صحف ذات توجهات سياسية ليبرالية جديدة، فعلى سبيل المثال صدور جريدة المصري اليوم في يونيو ٢٠٠٤ وهي الجريدة التي يقف وراءها مجموعة من رجال الأعمال المصريين البارزين، وهي أول جريدة يومية سياسية يرخص لها منذ عام ١٩٥٤م، وتحتوي في مضمونها نقداً لاذعًا للنظام السياسي والحكومة، بجانب عودة جريدة الدستور إلى الضوء مرة أخرى برئيس تحريرها إبراهيم عيسى وتوجهاتها المعارضة للحكومة والنظام الحاكم، وتجازوها سقف النقد المباح في أحيان كثيرة، وجريدة الفجر برئاسة عادل حمودة وهي تنهج نفس الخط المعارض للنظام، ثم جريدة البديل اليومية برئاسة تحرير الدكتور عبد المنعم سعيد، الأمر الذي خلق حراكًا جديداً في الجماعة الصحفية.

٣ـ **القيود السياسية**: مثلت العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر أهم أزمة لإعاقة حرية الصحافة على مدى السنوات السابقة وحتى اليوم، وبرز ذلك جليًا من خلال بعض الممارسات السلطوية والتي تمثلت في عرقلة التعددية السياسية والصحفية، والتوسع في قرارات حظر النشر، واحتكار السلطة لوسائل الإعلام، والاعتداء على الصحفيين، الأمر الذي أدى إلى تراجع حرية الصحافة في مصر وفقا للتقارير والمؤشرات الدولية والإقليمية التي تقيس مؤشرات حرية الصحافة على المستوى الدولي والقطري، فقد اتفقت هذه المؤسسات في تقاريرها، ومؤشراتها على أن طبيعة النظام السياسي الحاكم، وقيود التشريعات، وسيطرة البيروقراطية، تمثل أهم معوقات الصحافة المصرية في المرحلة الراهنة[٢٦]، فتشير تقارير منظمة مراسلون بلا حدود التي تقيس مؤشرات وسائل الإعلام في مختلف دول العالم إلى تراجع ترتيب مصر في التصنيف الدولي إلى

---

(٢٥) نجاد البرعي، المقصلة والتنوير، حرية التعبير في مصر ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ – المشكلات والحلول، (القاهرة: المجموعة المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٢٧ـ ٣٣٥.

(٢٦) صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة والإصلاح الديمقراطي، في المؤتمر العام الرابع للصحفيين نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، ٢٣ـ ٢٥ فبراير ٢٠٠٤، ص ١٢.

المركز ١٤٦ مما يشير إلى تأخرها في سلم الحريات، كما جاءت في الترتيب التاسع على مستوى الدول العربية بعد جبوتي، وموريتانيا[٢٧]، كما يشير تقرير عمان لحرية الصحافة على المستوى العربي تراجع دور مصر في الترتيب إلى المركز الـ ١٤ في تقرير ٢٠٠٧ من ضمن ١٨ دولة مشيرة إلى أن هذا العام شهد صراعًا عنيفًا بين السلطة والصحافة بمختلف توجهاتها، الأمر الذي أدى إلى صدور أحكام لأول مرة منذ سنوات طويلة بحبس ٦ رؤساء تحرير، و١٢ صحفيًا في قضايا نشر، كما أشار التقرير إلى الجدل والواسع بين الجماعة الصحفية حول دعاوى الحسبة السياسية ضد الصحفيين وحرية التعبير، الأمر الذي أدى قيام الصحف الحزبية والخاصة باتخاذ موقف موحد بالاحتجاب ليوم واحد احتجاجًا على حبس الصحفيين، حيث شهد يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧، احتجاب ٢٢ صحيفة حزبية وخاصة مصرية عن الصدور احتجاجًا على موقف السلطة وتشجيعها لدعاوى الحسبة[٢٨]، كما أظهر تقدير **Freedom House** لعام ٢٠٠٧ تأخر مصر على المستوى الدولي في حرية الصحافة واحتلالها المركز ١٣٤ على مستوى العالم بسبب الرقابة التي تفرضها الدولة على الإعلام، واحتكار الدولة للمؤسسات الصحفية، والقيود القانونية التي تفرضها[٢٩].

ونستنتج من ذلك أن ضغوط السلطة السياسية واستمرار ملكية الحكومة لوسائل الإعلام بمختلف قنواته الرسمية تؤثر على طبيعة دورها ووظيفتها، ويتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الأفراد أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام.

٤ـ **ضعف الكفاءة المهنية**: يؤكد عمرو الشوبكي[٣٠]، أن الصحافة المصرية حتى فترة الثورة كانت مهنة موهبة وإبداع رغم كل العناصر البيروقراطية التي أضيفت لها نتيجة التأميم،

---

(27) **World Press Freedom Index, 2007, The Ranking Reporters Without Borders , Available- at:www. RSF. org – 3/2/2008.**

(٢٨) يحيى شقير، (محرر) التقرير السنوي الثالث – الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٧، مركز عجمان لدراسات حقوق الإنسان: **Available at: www. A chrs. Org – 17/3/2008**

(29) **Freedom of The Press 2007 , Table of Global Press Freedom Rankings, Available at: www Freedom House. org – 26/4/2008**

(٣٠) عمرو الشوبكي، ٢٠٠٧، السياسة والإعلام: هموم الحاضر وطموح المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٦ـ ٢٧.

إلا أنها كانت قادرة لاعتبارات سياسية ومهنية على المنافسة والتأثير على الساحة العربية والعالمية وعلى مستوى الواقع، ولكنها تحولت منذ أكثر من ربع قرن إلى صحافة طاردة للمواهب، ونمطية، وعجزت عن تقديم صحافة خبرية في موقع الحدث، أو صحافة تحليل قادرة على قراءته بشكل مهني، وأن تراجع المهنية في الصحافة المصرية لا يمكن فصله عن الأوضاع السائدة في المجتمع.

ومن أهم مظاهر الخلل المهني في الصحافة المصرية كما ترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن تحويل المؤسسات الصحفية إلى أماكن أشبه بالمصالح الحكومية في التدرج الوظيفي حيث صارت معايير الأقدمية، والسن هما المحددان الأساسيان في الترقي الوظيفي، مما يقتل المبادرة والروح النقدية لدى الأجيال الشابة في المؤسسات الصحفية، غياب العلاقة الصحية بين الصحفيين ومصادرهم من جهة، وبين الصحفيين وجلب الإعلانات من جانب آخر مما أدى إلى انتشار قاعدة التبعية المطلقة للمصدر وغلبة نموذج الصحفي المنفذ لأوامر القيادة الصحفية أو المصادر حتى لو تعارض ذلك مع القواعد المهنية التي يتطلبها تكوين الصحفي في علاقاته بقيادته وبالنظام السياسي، وبالتالي الخضوع للسلطة ورأس المال.

فقد أصبحت علاقة الصحفي بمصادره يكتنفها العديد من المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون والتي تتمثل أساسًا في الإغراءات المادية والتي تتخذ أشكالاً وصوراً متنوعة وتستهدف شراء ضمائر الصحفيين وتحويلهم إلى أسواق دعائية تعمل لصالح أصحاب المال والنفوذ[٣١]، كما تشكل العلاقة غير الصحية بين القيادات الصحفية والصحفيين صورة أخرى من الخلل المهني خاصة في الصحف القومية، ويتجلى ذلك في انحياز القيادات الصحفية للسلطة التنفيذية وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي على حساب كرامة المهنة وحقوق الصحفيين.

كما يمثل عنصر نقص التدريب وضعف العائد المادي صورة أخرى من عوامل الخلل المهني في مهنة الصحافة في مصر حيث يعاني الصحفيون من ضغوط اقتصادية كثيرة تتمثل في تدني الأجور مقارنة بالجهد الذي يبذلون بجانب العجز الشديد في مستوى التأهيل والتدريب.

---

(٣١) عواطف عبد الرحمن، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٩.

فخلص سيد بخيت[٣٢]، إلى أن ضعف الموارد المالية للصحفيين هي من أهم الضغوط الواقعة عليهم، كما تحدد تلك الضغوط المالية اتجاهات آرائهم، ويدفعهم للعمل والبحث عن موارد أخرى للدخل تأتي على حساب جودة أداء العمل الصحفي، كما بينت الدراسة صورة أخرى للخلل المهني تتمثل في ضغوط السياسية التحريرية التي يعمل الصحفيون بمقتضاها، حيث أشار ٢,٦٧٪ من الصحفيين باضطرارهم إلى جلب وكتابة موضوعات صحفية لا تتفق مع توجهاتهم، ورضوخ معظمهم لمعايير صحفهم في انتقاء ونشر الأخبار مما يضعف درجة اقتناعهم بنتائج عملهم.

ويدعم ذلك ما توصل إليه فون كورف يورك[٣٣] من أن العديد من الصحفيين المصريين يفتقر إلى المهارات والتدريب الكافي على مهنتهم، مما يزيد من المشكلات المتعلقة بالجودة والمصداقية، ومدى استعدادهم للدمقرطة خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، ونستنتج من ذلك أنه إذا كان البناء التشريعي يعتبر عائقًا مهمًا أمام حرية الصحافة في مصر لتلبية دورها في دعم التحول الديمقراطي، فإن الواقع المهني الذي يعيشه الصحفيون المصريون يعتبر عاملاً إضافيًا ومهمًا في التقليل من فاعلية الصحافة عند القيام بدورها في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

المحور الثالث: علاقة الصحافة بالديمقراطية/ إشكالية الدور وآفاق التطور:

يناقش هذا المحور طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في دعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، على اعتبار أن الصحافة تمثل منابر للتعبير وطرح الرؤى والتوجهات السياسية المختلفة، كما أن الصحافة تمثل أداة رقابية مهمة على عمل السلطة التنفيذية، وهي في كل ذلك أداة مهمة لرفع وتنمية الوعي السياسي.

وقد طرحت قضية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر من خلال السنوات الأخيرة على نطاق واسع نظراً لما شهدته

---

(٣٢) سيد بخيت، العمل الصحفي في مصر: دراسة فسيولوجية للصحفيين المصريين (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ص ١٨٠ – ١٨٣.

(٣٣) فون كورف يورك، الصحفيون المصريون والديمقراطية في التسعينيات – طاقة ديمقراطية مهدرة، ترجمة مجدي النعيم (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطروحات جامعية " ٤ " ٢٠٠٦) ص ٣٣٠.

تلك السنوات من حركة ملموسة في الحياة الإعلامية المصرية تشكل تغيراً عما كان عليه الواقع الإعلامي في العقود الماضية، وإن كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعًا سياسيًا ومعرفيًا متطوراً، ومع ذلك فالمتابع لأداء وسائل الإعلام المصرية، خاصة الصحافة، لا بد وأن يقر بوجود روح جديدة لعلها تكون مدخلاً إلى مجتمع المعرفة الذي نستهدفه، فرغم استمرار هيمنة وسائل الإعلام الرسمية ذات الرأي الواحد على الساحة الإعلامية انعكاسًا لهيمنة الرأي السياسي الواحد – دخلت الصحف المصرية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة بين صحف تمتعت لحقبة طويلة باحتكار القارئ المصري، فها هي صحف خاصة تصدر في إطار قانون سلطة الصحافة مثل صحف، المصري اليوم، الدستور، البديل، صوت الأمة، الأسبوع، الفجر، تنتج صحافة ذات مستوى مهني راق نسبيًا، وتتمتع بهامش أوسع بكثير من الصحافة المصرية الرسمية، وهي بهذه المزايا استطاعت أن تجذب الكثير إليها، كما لم يعد بوسع الصحافة الرسمية أن تتجاهل هذه المنافسة، فشهدت الفترات الماضية تغيرات نوعية في الصحف القومية سواء في الشكل الإخراجي، أو في هوامش الحريات، وانفتاح نسبي على الحوار، وعمق التحليل، ويرى **Jennings and Thompson** [٣٤] أن الإعلام الحر يقوم بثمانية وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.

وتشمل هذه الوظائف الآتي:

١- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة:** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

٢- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال:** من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

٣- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

٤- **إدارة النقاش الحر في المجتمع:** بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

---

(34) Jennings Bryant , Susan Thompson " Fundamentals of Media Effects " (New York: McGraw Hill , 2002) pp. 307 – 309.

٥- **الرقابة على مؤسسات المجتمع**: وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسئوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

٦- **المساعدة في صنع القرارات**: فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

٧- **التأثير في اتجاهات الرأي العام**: حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشئون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظراً لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوى كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

٨- **مراقبة الأحداث المعاصرة**: وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، فالمراقبة بمعناها العام تعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادر على التكييف مع الظروف والمستجدات، وتوفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية حيث تكون وسائل الإعلام بدور سياسي في المجتمع من خلال موضع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع.

وحتى تقوم وسائل الإعلام بأداء الوظائف السابقة، يستلزم توافر عدة شروط منها:

١ـ **التعددية والتنوع**: وتعني ضرورة توافر وسائل الإعلام الكافية في المجتمع الديمقراطي، بهدف نقل الآراء والتوجهات المختلفة، فكلما زاد نطاق التعددية الإعلامية، كلما زادت قدرة الإعلام على التعبير الحر عن جميع الآراء والتيارات الفكرية الموجودة، في المجتمع، ولكن المؤشر الحقيقي للتعددية الصحفية يكمن في المدى الذي تتركه تلك الصحف في تعدد الاهتمامات، وتنوع سياستها التحريرية، ومنطلقاتها الفكرية، وقدرتها في التعبير عن مختلف التيارات السائدة في المجتمع.

٢ـ **انعدام القيود**: وتعني عدم وجود قيود تكبل من حرية إصدار الصحف، أو من قدرتها في الحصول على المعلومات، أو التعبير عن الآراء المختلفة، أو ممارسة النقد لما تراه جديراً بالنقد والتقويم، فكلما انعدمت هذه القيود، كلما زادت مساحة الحرية لوسائل الإعلام.

٣ـ **انعدام الرقابة**: والتي تجعل المضمون النهائي للصحيفة رهنًا بإرادة سلطة الرقيب، وليس هيئة تحرير الصحيفة، ولذا فكلما اختفت الرقابة بمختلف أشكالها زادت قدرة الصحافة على التعبير عن قضايا المجتمع ومشكلاته.

٤ـ حرية الحصول على المعلومات ونشرها: ويتضمن ذلك جميع المعلومات بما في ذلك، الحق في الاطلاع على وثائق الدولة، ومنع احتكار أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات.

وبالنظر إلى البيئة الإعلامية والصحفية في مصر، نجد أن الإعلام المصري بمختلف أنماطه وألوانه لم يصل بعد إلى هذا المستوى من الحرية، ولم يحقق حتى اليوم الحد الأدنى من الوظائف الخمس السابق ذكرها للإعلام الحر، فملكية الحكومة لوسائل الإعلام وقنواتها كما توصلت لطيفة خضر[٣٥]، تؤثر على طبيعة دورها ووظيفتها، ويتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الأفراد أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام، وكما ترى عواطف عبد الرحمن[٣٦]، أن الصحافة المصرية

---

(٣٥) لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦) ص ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

(٣٦) عواطف عبد الرحمن، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٥.

المعاصرة تعاني من عدة إشكاليات تعوق دورها كفاعل رئيس في عملية التطور الديمقراطي وتتمثل هذه التحديات في الأمور التالية :

١ـ ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي النخبة الإعلامية، والسياسية، والاقتصادية، ولا تراعى الحقوق المهنية والإتصالية والمعرفية للأفراد والجماعات.

٢ـ احتكار ومركزية المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك.

٣ـ محاولات اختراق البيئة الصحفية المصرية من قبل جماعات النفوذ والشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المال.

٤ـ غياب الديمقراطية داخل المؤسسات الصحفية المصرية بما ينعكس على الممارسة الصحفية والأداء المهني للصحفيين.

٥ـ التأثير السلبي للإعلان وتأثيره على حرية الصحافة وحق القراء في الإعلام والتوعية.

٦ـ سيطرة القيم الغربية في تقييم الأخبار ومعالجة قضايا المجتمع مما يضاعف من أزمة المصداقية ويؤثر بالسلب على دور الصحافة في تشكيل اتجاهات الرأي العام.

ويرى سليمان صالح[٣٧]، أن وسائل الإعلام المصرية والعربية بشكل عام لم تستطع أن تقوم بدورها في دعم الديمقراطية نظراً للعقبات التي واجهت تلك الوسائل من قبل النظم السياسية العربية، ففي ظل الاحتكار السلطوي لم تستطع هذه الوسائل أن تقوم بدورها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين لكي يشاركوا في العملية السياسية كما أدت العقبات إلى ضيق التنوع في المضمون الذي تقدمه تلك الوسائل مما أدى إلى زيادة التبعية للنظام الإعلامي الدولي، وتدهور مصداقيتها، وتناقص ثقة الجماهير فيما تقدمه من معلومات، ويشير عبد الله خليل[٣٨] إلى أن تراجع حرية الإعلام والصحافة تسبب في الإخلال بمبدأ ضمانات الصحف في مواجهة السلطة الحاكمة والتوسع في سياسة التجريم في مجال جرائم النشر، والإفراط في العقوبات السالبة للحرية وتغليظها واستخدامها كأحد أسلحة التخويف والإرهاب لأغراض سياسية في مواجهة أصحاب

---

(٣٧) سليمان صالح، وسائل الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، في المؤتمر العلمي الثالث عشر ـ الإعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٧، ص ١٨.

(٣٨) عبد الله خليل، الحقوق المدنية والسياسية في التشريع المصري، من أين تبدأ المصادرة.. وكيف نبدأ الإصلاح؟ القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان د.ن، ص ٢٥٨.

الرأي، مما يكون له أبلغ الأثر في الحد من حرية الصحفي والإعلامي بشكل عام في التعبير عن رأيه خشية الوقوع تحت طائلة العقاب.

ويؤكد محمد السيد سعيد[٣٩] أن أهم المشكلات الأساسية التي تعيق التطور الديمقراطي لوسائل الإعلام المصرية تتمثل في: الملكية العامة للصحف ووسائل التعبير الجماهيري بشكل عام، ونسق الدعم الحكومي للصحافة، ففي الدولة الديمقراطية لا يمكن أن تكون الملكية العامة هي الشكل الرئيس لملكية وإدارة الصحف ومنابر الرأي ووسائط التعبير كما هو الحال في مصر منذ تأميم الصحافة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث تسيطر المؤسسات المملوكة للدولة وتحتكر سوق الصحافة والإعلام التليفزيوني والإذاعي ولم تسمح إلا منذ فترة وجيزة لبعض الخواص بامتلاك أو إدارة محطات تليفزيونية فضائية خاصة وإن كان يبدو هذا السماح يتم في إطار خارج القانون ويعد أمراً مزاجيًا بحتًا حيث يتم السماح لبعض الأشخاص وحجب هذا الحق عن آخرين دون أساس أو معيار واضح يطبق على الجميع الأمر الذي يستبعد مضاهاة دور ووظيفة وأداء هذه المؤسسات العامة بمثيلاتها المملوكة للدولة في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتكامل فيها مختلف الفعاليات المدنية والمهنية والحيادية وتنوع التوجهات والأفكار بما يضمن استقلالها عن الحكومة من ناحية، واحترامها لمعايير الأداء المهني الراقي من ناحية أخرى، أما المشكلة الأخرى فتتعلق بنسق الدعم الحكومي للصحافة بما يضاعف من حدة التوتر التسلطي للصحف القومية، فنظراً لأن هذه الصحف تقوم في الواقع بوظيفة تسلطية فهي تعد أكبر متلقي للدعم المالي الحكومي المباشر وغير المباشر عكس ما يحدث في النظام الديمقراطي حيث تتلقى الصحف الأصغر الدعم المالي العام بهدف تعزيز التنوع، وكسر الاحتكار، كما توصلت Nada Mobarak Ibrhim[٤٠] إلى وجود مجموعة من الصعوبات تعترض الإعلام المصري للقيام بدوره في تدعيم الديمقراطية تتمثل في: طبيعة العلاقة مع النظام السياسي، والبيئة التشريعية، والتحيز، وانخفاض حرية التعبير.

---

(٣٩) محمد السيد سعيد، حرية الصحافة والتحول الديمقراطي، المؤتمر العام الرابع للصحفيين، فبراير ٢٠٠٤، ص ص ٤ـ٦.

(40) Nada Mobarak Ibrhim. NGO , as Civil Society Actors on Media Policy Changes In Egypt: Capacity Building Within a Contextual Frame work , 6 Muy 2003 London School of Economic , Development Studies Institute , Available at Http: // Stanhope centre. org / Research , Maps- Egypt PDF.

وسائل الإعلام والإصلاح السياسي : آليات التعزيز :

يرى Roumeen Islam[٤١] أن لوسائل الإعلام أدوارا مهمة في تشغيل النظام السياسي الديمقراطي، ومن أهم هذه الأدوار التثقيف المدني والسياسي الذي يتيح للمواطنين التصويت والمشاركة على ضوء معرفة معقولة بالموضوعات والقضايا المثارة في الفضاء العام، وأن وسائل الإعلام تقوم بوفاء هذا الحق عبر تقديم مختلف الأفكار – والتصورات المتاحة حول موضوع معين أو قضايا مختلفة، ويأتي الدور الثاني بتقديم معلومات مدققة حول مختلف القضايا ذات الصلة بتقويم أداء حكومة ما، حيث يلعب الحق في الحصول على المعلومات دوراً مهمًا، وحتى يتم تعزيز ودعم هذه الأدوار لابد أن تتوافر لهذه الوسائل ثلاثة عناصر رئيسة هي : الاستقلالية، والكفاءة المهنية، والتنوع والتعددية، حيث تتأثر وسائل الإعلام بمجموعة من العوامل تحد من استقلاليتها وتتمثل في :

- البيئة الإعلامية المتاحة
- الموارد المالية والاقتصادية
- القوانين المتعلقة بالمعلومات
- السياسات الإعلامية داخل النظام السياسي القائم

ونستخلص من التفسيرات النظرية السابقة أن النظام الإعلامي المصري بظروفه الموضوعية، وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجًا لنظام إعلامي ديمقراطي يساعد على تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية، ويمكن بلورة مجموعة من الإستراتيجيات تساهم في تدعيم دور هذه الوسائل في عملية الإصلاح السياسي، كما يلي :

١ . **حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام**: ويتطلب ذلك إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية إصدار الصحف وإعطاء الأشخاص الطبيعيين حق إصدار الصحف وملكيتها وإلغاء النصاب المالي الذي يشترطه القانون لإصدار الصحف، وكذلك تحرير

---

(41) Roumeen Islam , " Into The Looking Gloss: What The Media Tell and Why – An overview- The Right To Tell: The Role Mass Media In Economic Development " , World bank Institute , 2002 , pp. 1-15.

اتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات التابعة له من أية قيود بيروقراطية تعوق الأداء الإعلامي للاتحاد، بجانب وضع الضوابط اللازمة للتفرقة بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية وبين سيطرة الحكومة عليها، مثلما يحدث بشأن هيئة الإذاعة البريطانية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون الفرنسي وبقية دول غرب أوربا والهند، مع السماح أيضًا بوجود أنماط أخرى للملكية بجانب ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية على أن يتم قصر هذا الحق على المصريين، حيث يرى فاروق أبو زيد[٤٢] أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين زيادة أو نقص الحرية الإعلامية وبين نمط الملكية السائد في وسائل الإعلام، فكلما اتسع نمط الملكية العامة أو الحكومية لوسائل الإعلام ـ نقصت مساحة الحرية في هذه الوسائل، وكلما اتسع نمط الملكية الفردية لتلك الوسائل ـ كلما زادت مساحة الحرية فيها، وهذا يعني أن تفعيل دور تلك الوسائل في دعم التطور الديمقراطي مرهون بالبحث عن أشكال جديدة للملكية تستطيع أن تشبع الاحتياجات الإعلامية للجمهور، مثل الملكية التعاونية للإعلاميين، وإنشاء هيئات عامة مستقلة عن السلطات تمتلك وسائل إعلامية جديدة تديرها لحساب المجتمع.

٢. **تأمين الحق في الحصول على المعلومات**: ويعني ذلك وضع التشريعات التي تكفل لوسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادرها الأصلية، وأن تتضمن هذه التشريعات محاسبة المسئولين عن حجب المعلومات عن وسائل الإعلام، ومطالبة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية بإيجاد الآليات التي تساعد على تدفق المعلومات بدقة وموضوعية، فالتناقض الواضح في القوانين التي تنظم العمل الصحفي في مصر والتي تتراوح ما بين المنح، والمنع في الحصول على المعلومات تؤدي إلى اضطرار الصحفيين للجوء إلى نشر الأخبار المجهلة كنوع من الالتفاف حول القانون، وممارسة حقهم في الحصول على المعلومات الأمر الذي يفتح الباب أمام إشكاليات أخرى تتعلق بمصداقية الصحف، والمسئولية الاجتماعية، مقابل التنافس على مجاراة رغبات القراء، فهذا المبدأ وحده كفيل بأن تكتسب حرية وسائل الإعلام مضمونًا حقيقيًا، فتركيز السلطة فيما يتعلق بقضية تداول المعلومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير البيئة الملائمة

---

(٤٢) فاروق أبو زيد، إصلاح الإعلام المصري، مجلة المحيط الثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة، العدد ٤٦، أغسطس ٢٠٠٥، ص٥٥.

والظروف المناسبة لتحسين أداء الإعلام الوطني وتحديثه وتطويره تقنيًا ومهنيًا بحيث يكون قادراً على الوفاء بالاحتياجات الاتصالية والمعلوماتية بالجودة العالية والكفاءة المطلوبة، وبدرجة عالية من المصداقية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال حرص السلطة السياسية على تداول المعلومات الصحيحة والدقيقة حول كافة المسائل المتعلقة بالمجتمع من خلال وسائل الإعلام الوطنية، وإتاحة الفرصة أمام كافة الآراء للتفاعل من أجل الوصول إلى البدائل المناسبة، ففتح مصادر المعلومات أمام الصحفيين من مختلف مصادرها دون قيود وبضمانات قانونية تحمي الصحفيين في الحفاظ على أسرار مصادرهم يمكن أن يشكل أساسًا لتطوير نظام إعلامي مصري يساهم في الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية.

٣. **إلغاء المسئولية الجنائية في قضايا النشر**: وهذا اتجاه عالمي في مختلف الدول التي أعطت لوسائل الإعلام دوراً فعالاً في دعم الديمقراطية بها، حيث تفضل تلك النظم اللجوء إلى الغرامات المالية بدلاً من العقوبات السالبة للحرية مثل الحبس أو السجن في قضايا النشر، أو الرأي التي تتم عن طريق الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وهو اتجاه يقوم على أساس أن الغرامات المالية كافية لردع المخالفين، وأن الحبس أو السجن في قضايا الرأي قد لا يحقق الغرض الذي وضعه المشرع من أجله، الأمر الذي يتطلب عدم جواز التحقيق مع المتهمين في قضايا الرأي والفكر إلا بمعرفة قاضي من قضاة التحقيق الطبيعيين.

٤. **الكفاءة والاستقلالية**: حيث يعني هذا المطلب قياس حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على المطالبة بالتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، فاستقلال وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل في توصيل المعلومات إلى الجماهير وأن تعكس الآراء المختلفة في المجتمع بدون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول بما يخضعها للمساءلة، وكفاءتها تعني عدم خضوعها لأية تحكمات من قبل أية مجموعة منفردة أو مركزة لأصحاب المصالح يمكن أن يتسبب في إعاقة قدرتها على أن تكون قوة للتغيير وإخضاع الناس للمساءلة[٤٣].

٥. **إنهاء تبعية الصحف القومية للحكومية**: ويتم ذلك من خلال البحث عن صياغة

---

(43) Roumeen Islam , op. cit , pp. 1-7.

جديدة للصحف القومية تخلصها من التبعية للحكومة الممثلة في مجلس الشورى على اعتبار أن هذا المجلس يمثل السلطة التشريعية، في حين تمثل الصحافة السلطة الرابعة، ولا ينبغي على سلطة أن تتحكم في سلطة غيرها داخل نظام يأخذ بتعدد السلطات، وقد يكون ذلك عن طرق متعددة، إما تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة وتمليك بعض أسهمها للعاملين كمرحلة أولى، ثم طرح بعض أسهمها للجمهور في مرحلة ثانية، ثم تأتي المرحلة الثالثة لتعطي المواطنين حق تملك تلك المؤسسات بالكامل بشرط أن تقتصر عملية التمليك على المصريين، أو استخدام معيار فصل الملكية عن الإدارة بمعنى أن السلطة اليومية في المؤسسات الصحفية القومية ينبغي أن تكون في يد مهنيين يملكون ناصية الفن الصحفي ويحترمون تقاليد المهنة كما تترسخ في المجتمع الديمقراطي، ولذا ينبغي للدولة أن تستوعب هذه المتعلقات بقدر كبير من الاهتمام والدقة والشفافية، حيث يتعذر بناء نظام ديمقراطي في ظل نظام تمتلك فيه الدولة الجانب الأكبر من الأصول والاستثمارات والمؤسسات الصحفية والإعلامية وتديرها فعليًا لمصلحتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجة إشكالية الحيز الكبير الذي تحتله الملكية العامة في مجال الإعلام.

٦. **كفاءة الأداء المهني والمستوى الحرفي**: ويتطلب ذلك دراسة مختلف العوامل التي أدت إلى تراجع الأداء المهني ومستوى الحرفية، والمستويات الثقافية والمعرفية للأجيال الجديدة من الصحفيين والإعلاميين، رغم توافر الفرص الواسعة لاكتساب المهارات والمعارف عبر ثورة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، ويتطلب ذلك: تفعيل ميثاق الشرف الصحفي خاصة في القضايا الخلافية المهنية والسلوكية، والعناية بالأجيال الشابة من الصحفيين من مختلف النواحي التدريبية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، والأخلاقية، حيث يصعب الحديث عن دعم حرية الصحافة للديمقراطية دون وجود أصحاب رأي وفكر أقوياء وشرفاء مؤهلين يأمنون بحرية الصحافة كأساس للتطور الديمقراطي والإصلاح السياسي.